

#حان وقت الهدف الثامن
#حان توقيت ٨



#Timefor8

الساعة تدق لعقد
اجتماعي جديد

لقد دمرت الجائحة أكثر من 250 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم وتركت 1.6 مليار عامل غير رسمي في حالة من اليأس. نحن بحاجة إلى تكوين 575 مليون وظيفة للوصول إلى التوظيف الكامل وإضفاء الطابع الرسمي إلى ما لا يقل عن مليار وظيفة غير رسمية. سيساعد في تحقيق ذلك الاستثمار في عقد اجتماعي جديد مع وضع الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة في جوهره!

شاران بورو ، الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال.





تسبب كوفيد-١٩ في موجة غير عادية من الدمار في جميع أنحاء عالم العمل. تم تدمير أكثر من ٢٥٠ مليون وظيفة حتى الآن، ويواجه أكثر من ١,٦ مليار عامل غير رسمي الحرمان دون أي حماية اجتماعية يمكن الرجوع إليها.

أصبحت أهداف التنمية المستدامة ذات صلة اليوم أكثر من أي وقت مضى. فهي توفر الرؤية وتظهر الطريق نحو اقتصادات مرنة ومجتمعات شاملة وعادلة. يجب أن تتماشى تدابير التعافي والاستثمارات مع أهداف التنمية المستدامة حتى تكون دائمة.

الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة هو مفتاح معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لأزمة كوفيد-١٩. من خلال أهدافه المتعلقة بحماية العمال والعمل اللائق والحماية الاجتماعية والنمو الشامل، يدفع الهدف ٨ خطة عام ٢٠٣٠ إلى الأمام ويؤدي دورًا أساسيًا في دعوة النقابات العمالية لعقد اجتماعي جديد بشأن: وظائف صديقة للمناخ مع الانتقال العادل؛ و(٢) حقوق لجميع العمال؛ و(٣) الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع؛ و(٤) المساواة ووضع حد لجميع أشكال التمييز و(٥) الإدماج وضمان أنظمة التنمية التي تمكن البلدان النامية.

حان وقت الهدف الثامن، فالساعة تدق لعقد اجتماعي جديد.

تغير المناخ يضر
بقدررة التربة على
الإنتاج. بفضل
الاتحاد، نتعلم كيفية
إدارة مواردنا بشكل
أفضل والعمل بطريقة
مستدامة ومرنة.

مزارعات من مجموعة بورارة، تابعة
لسينادر، تشاد.



الاستثمار في الوظائف
الملائمة للمناخ
والانتقال العادل إلى
اقتصاد خالٍ من
الكربون هما أمران
أساسيان للتعافي
المستدام والمرونة

لم يعد من الممكن تجاهل تغير المناخ والقدرة
المتدهورة لكوكبنا على استدامة الحياة فنحن
بحاجة إلى تحولات صناعية لتحقيق انبعاثات
كربونية صافية صفرية، وفصل النمو عن التدهور
البيئي. يستدعي ذلك خطط التعافي والقدرة على
الصمود التي تتضمن استثمارات في تكوين
الملايين من الوظائف الجديدة الصديقة للمناخ.
سيوفر الانتقال العادل الدعم والمهارات اللازمة
للعمال الذين ينتقلون إلى وظائف صديقة للبيئة
ورقمية، وهو الطريق المستقبلي لضمان مشاركة
العمال ودعم التحولات المناخية والرقمية.

بعد ضمان وظائف صديقة للمناخ والانتقال العادل هو
أفضل طريقة لتمكين العمال من المساهمة في الانتعاش
المستدام وبناء المرونة في مواجهة الأزمات المستقبلية!



بعد مرور أكثر من عام على
تفشي كوفيد-١٩، عدنا
إلى المربع الأول من حيث
الإصابات الجديدة. لقد حان
وقت إدراك حكومتنا أنه
يجب علينا الاستثمار في
تكوين وظائف لائقة في قطاع
الرعاية والصحة لتوفير
حماية أفضل لمهنيي الرعاية
ومرضاهم ولمنع أي انتشار
للجائحة.

مانويل باياو، ممرض، تابع لاتحاد العمال
الحر، الفلبين.



الوظائف ثم الوظائف ثم الوظائف! هذا ما يحتاجه العالم للتغلب على مستويات تدمير الوظائف وفقدان سبل العيش غير المسبوقة خلال الجائحة. في عام 2020، قضت جائحة كوفيد-19 على ما يقرب من 250 مليون وظيفة. سيتطلب التعافي من هذا الدمار وبناء المرونة تكوين فرص عمل ضخمة في الخدمات الأساسية لاقتصاد الرعاية، التي تشمل الصحة والتعليم ورعاية الأطفال ورعاية المسنين ودعم الإعاقة. سيؤدي ذلك إلى تعزيز الاقتصاد وتكوين فرص عمل لائقة في الخدمات التي تتطلب عمالة كثيفة وتوظف في الغالب النساء والعمال المهاجرين.

الاستثمار في وظائف لائقة ومستدامة في الخدمات العامة الجيدة واقتصاد الرعاية هو جزء من الحل للتعافي من هذه الأزمة وبناء المرونة ضد الأزمات المستقبلية!

يساعد تعزيز تكوين
الوظائف اللائقة في
مجال الخدمات العامة
ذات الجودة والاقتصاد
القائم على الرعاية على
تحسين قدرة المجتمعات
على المرونة في
مواجهة الأزمات

لم يعد الناس يأتون إلى
كشكنا لشراء الشاي
منذ بدء تفشي فيروس
كورونا. أنا أعيل أسرة
مكونة من تسعة أفراد.
في العديد من الأيام
لا أستطيع كسب ثلثنا
واحدًا وأعود إلى المنزل
خالية الوفاض.

جميلة، مالكة لكشك شاي، مقديشو،
الصومال.



يعد دعم الاقتصاد الحقيقي وتشكيل الاقتصاد غير الرسمي أمرين ضروريين لاستمرار العمل وإعادة بناء سبل العيش

يجب أن يستمر دعم العمالة وسبل العيش لعكس العواقب الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، وذلك حتى يتم دحر الجائحة. سيضمن التحفيز الاقتصادي الذي يستهدف المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة استدامتها، إلى جانب المساهمة في الاحتفاظ بالعمالة وتوسيع تغطية الحماية الاجتماعية لعمال الاقتصاد غير الرسمي. يتضرر عمال الاقتصاد غير المهيكّل بشكل خاص من هذه الأزمة. وتتعرض وظائفهم وسبل عيشهم لتهديد مستمر، ويفتقرون إلى الحماية الاجتماعية اللازمة للعودة إليها. يجب على الحكومات اتخاذ خطوات ملموسة نحو إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي، مثل تنفيذ توصية منظمة العمل الدولية رقم 204 بشأن الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي.

يُعد دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لضمان إبقاء الوظائف وإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي أمرًا ضروريًا إذا أردنا الخروج من هذه الأزمة.

بفضل تدابير الصحة
والسلامة التي تفاوض
عليها الاتحاد مع
الشركة، احتفظ جميع
الموظفين بوظائفهم
ويمكن لمنشأة تحضير
المشروبات مواصلة
الإنتاج.

عمال من منشأة تصنيع المشروبات
الإقليمية في ماراكايو، تابعة
لسيورتراسيف، فنزويلا.



يُسهم جعل أماكن العمل آمنة وصحية بانقاذ الأرواح ويوقف انتشار الجائحة

سلطت جائحة كوفيد-١٩ الضوء على مخاطر أماكن العمل غير الآمنة وغير السالمة لكل من العمال والمجتمع. تظهر الدلائل من جميع أنحاء العالم أن الفيروس ينتشر في أماكن العمل تلك التي يفتقر العمال فيها إلى تدابير السلامة والمعدات اللازمة لأداء وظائفهم. حتى قبل الجائحة، كان 2.6 مليون شخص يموتون كل عام من أمراض وإصابات مرتبطة بالعمل. يتطلب تغيير هذا الاتجاه التزامًا قويًا من الحكومات وأرباب العمل لتعزيز ظروف العمل اللائقة، بما في ذلك تدابير الصحة والسلامة المهنية الفعالة لجميع العمال. سيسهم في إثبات صحة هذا الالتزام وجود دعم لإدراج الصحة والسلامة المهنية كجزء من المبادئ والحقوق الأساسية لمنظمة العمل الدولية في العمل!

يتطلب إنقاذ الأرواح في العمل الاعتراف بالصحة والسلامة المهنية كحق أساسي!

مع أزمة كوفيد-١٩،
ساعات ظروف
العمل لدينا بشكل
أكبر. غالبًا ما تتأخر
رواتبنا وتُدفع على
أقساط ويتم تعليق
عطلاتنا.

دوي إستيانا، عاملة في شركة لتصنيع
وتصدير المأكولات البحرية. تابع لاتحاد
نقابات ازدهار إندونيسيا ، إندونيسيا.



القضاء على جشع الشركات يحمي كرامة العمال وهو أمر أساسي لعالم خالٍ من عمل الأطفال والعبودية الحديثة

جشع الشركات لا يتوافق مع العالم الجديد المستدام والمرن الذي نحتاجه للخروج من هذه الأزمة. لقد كشف ذلك عن المشاكل الهيكلية الناتجة عن ممارسات الأعمال التجريدية والاستغلالية العميقة التي تستند إلى السلوكيات المعادية للعمال والمناهضة للمجتمع. جشع الشركات يسجن العمال ومجتمعاتهم في حالة فقر، ويجني الأرباح من عمالة الأطفال والعبودية الحديثة، ويسلب البلدان من عائدات الضرائب الهامة التي يمكن استثمارها في التعافي والقدرة على الصمود. علاوة على ذلك، فإن الجشع يشجع عدم المساواة العالمية، ويركز الثروة في أيدي قلة على حساب الكثيرين. لقد حان الوقت لإنهاء ذلك، والتأكد من أن الشركات تبذل العناية الواجبة وتحترم حقوق العمال، وتوفر الحماية الاجتماعية، وتمنثل لالتزاماتها الضريبية، وتقليل انبعاثات الكربون، والقضاء بشكل فعال على عمالة الأطفال والعمل القسري من سلاسل التوريد الخاصة بهم.

إنهاء جشع الشركات هو الخطوة الأولى نحو إنهاء
عمالة الأطفال والعبودية الحديثة!

بعد إغلاق المصنع،
لم يدفع أصحابي
راتبي لمدة شهر
كامل. لدي طفلان
لذلك كان علي أن
أبدأ العمل كخادمة في
منازل الناس من أجل
البقاء على قيد الحياة.

مصمت هيمو تبلغ 30 عامًا وتعمل على آلة
سابقًا في شركة ملابس في دكا، بنغلاديش.



ايتطلب بناء عالم مرن لا يترك أحدًا وراءه حماية اجتماعية عالمية وصندوقًا عالميًا للحماية الاجتماعية

يفتقر 73 في المائة من سكان العالم إلى الحماية الاجتماعية الكافية. تعد البلدان التي لديها أنظمة حماية اجتماعية قوية هي أيضًا أكثر مرونة في مواجهة أي صدمات محلية أو عالمية. بغض النظر عن وضعهم التعاقدى، يعد تزويد جميع العمال بالضمان الاجتماعي وإعانات البطالة والحصول على الرعاية الصحية أمرًا ضروريًا لمعالجة تأثير أي أزمة، ويتماشى مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 بشأن الحماية الاجتماعية. لكن ليس لدى كل البلدان الوسائل للقيام بذلك. من خلال الصندوق العالمي للحماية الاجتماعية، يمكننا سد فجوة التمويل لأفقر دول العالم وتمكينها من إنشاء أنظمة الحماية الاجتماعية المستدامة الخاصة بها، بما في ذلك الوصول الشامل إلى الرعاية الصحية.

يعد ضمان الوصول إلى الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية الشاملة للجميع في كل مكان أمرًا ضروريًا لبناء عالم مرن!

11
كنت أعمل لدى عائلة
حيث أصبت بحروق
شديدة من غليان الماء.
احترقت ذراعي بالكامل
لكن لم يهتم بي أحد.
تحملت بنفسني كل
نفقاتي الطبية ولم يكن
لدي أي دخل لأنني
اضطرت إلى التوقف
عن العمل.

شارلوت، عاملة منزلية في السنغال.



إن وضع حد للتمييز والعنف والتحرش في العمل شرط أساسي لتكافؤ المجتمعات

يجب أن تكون المساواة في طليعة المجتمعات.
تدفع النساء الثمن الأعلى لهذه الأزمة، حيث
يفقدن وظائفهن وأجورهن. أدت أزمة كوفيد-19
إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل وزيادة
الإقصاء والتمييز بين الجنسين، مما يدل على
الضرورة الملحة لمعالجة فجوة الأجور بين
الجنسين. كما تواجه النساء أعباء العنف
والتحرش في العمل. كانت اتفاقية منظمة العمل
الدولية التي تمت الموافقة عليها مؤخرًا بشأن
العنف والتحرش في العمل (C190) خطوة
طال انتظارها في الكفاح من أجل المساواة بين
الجنسين. تحتاج البلدان الآن إلى التصديق على
هذه الاتفاقية وتنفيذها.

إن سد فجوة الأجور بين الجنسين وإنهاء العنف
والتحرش أمران أساسيان للمجتمعات الشاملة!

عندما جاء كوفيد، أراد
صاحب العمل البدء في
تسريح العمال. لكن النقابة
عقدت اجتماعات حوار
اجتماعي مع صاحب العمل
الذي وافق في النهاية على
إرسالنا في إجازة غير
مدفوعة الأجر حتى رفع
الإغلاق بدلاً من ذلك. لقد
الآن عدنا جميعًا إلى العمل.

نايجا درة، عاملة قطف زهور تابعة لاتحاد
العمال المتحالفين ومزود الخدمات الصناعية
للبيستنة في أوغندا، أوغندا.



دعم الحوار الاجتماعي لإعادة بناء المجتمعات وتعزيز الحوكمة العالمية

كي تكون تدابير الاستجابة للأزمات مستدامة،
يجب أن تُبنى على مشاركة الشركاء
الاجتماعيين. يساعد الحوار الاجتماعي والعلاقات
الصناعية في إعادة بناء الثقة في المؤسسات
والمساعدة في صياغة سياسات عادلة. هذا
صحيح ضمن الدولة الواحدة وأيضاً بين الدول.
نحن بحاجة إلى نموذج جديد للحوكمة العالمية
لتصحيح الاختلال الحالي في توازن القوى
والتوزيع غير المتكافئ للثروة على المستوى
الدولي. إن وجود نظام متعدد الأطراف وشامل
بحق يكون فيه الشركاء الاجتماعيون على رأس
العمل ويكون لهم رأي سيؤدي إلى إحداث الفرق
ويمهد الطريق إلى المرونة العالمية.

الحوار الاجتماعي هو الخيار الأفضل لوضع
الاقتصاد في خدمة الناس والبيئة من أجل عالم
مستدام ومرن لا يترك أحداً ليتخلف عن الركب!

انشر الكلمة

انضم إلى محادثة #Timefor8 على



وتبادل الخاص بك
#Timefor8 شهادة!

اتصال:

timefor8@ituc-csi.org



#Timefor8

الساعة تدق لعقد
اجتماعي جديد

www.timefor8.org

